الأمم المتحدة
S/2011/748
مجلس الأمن
Distr.: General
30 November 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

أولا – مقدمة

١- يقدِّم هذا التقرير بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة، كان آخرها القرار ١٩٩٤ (٢٠١١).

ثانيا – الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في قطاع إسرائيلي والجمهورية العربية السورية، وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة بوجه عام. لكن اندلعت خلال الفترة مرة أخرى مظاهرات مناهضة للحكومة في عدة قرى في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب السوري (برافو). وأشرفت قوة مراقبة فض الاشتباك على المنطقة الفاصلة بواسطة مواقع ثابتة ودوريات لكفالة إبعاد القوات العسكرية لكلا الطرفين عن هذه المنطقة. وأجرت القوة أيضا عمليات تفتيش نصف شهرية لتفقُّد مستويات المعدات والقوات في المنطقتين المحدودتي السلاح. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وعلى غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض المواقع التابعة لهما وفرضا قيودا تحد من حرية حركة القوة. وبخلاف القيود الروتينية والمؤقتة من هذا القبيل، ظلت أفرقة المراقبين في الجولان تواجه قيودا على الحركة في الجزء الجنوبي والأوسط من المنطقة المحدودة السلاح على جانب برافو، حيث منعتها السلطات السورية من الوصول إلى وجهاتها، ولا سيما في المناطق المحيطة بالشجرة

021211 021211 11-61161 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

والحارة وجاسم وكناكر ونامر ونوى وتسيل، بدعوى الحرص على سلامة المراقبين العسكريين وأمنهم.

٣ - وأنهت القوة تحقيقاتها في أحداث ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه لما أدت المظاهرات في منطقة عمليات القوة في ذكرى النكبة وذكرى النكسة إلى سقوط ضحايا من المدنيين وعرضت للخطر وقف إطلاق النار القائم منذ وقت طويل. وأبدى كلا الجانبين تعاونا في التحقيقات. وجاءت نتائج التحقيقات واستنتاجاتها موافقة للمعلومات الأولية التي قُدمت عن الأحداث في تقريري السابق عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2011/359). ففي أعقاب أحداث ١٥ أيار/مايو و ٥ حزيران/يونيه، قامت القوة بزيادة تدابير الحماية وتعزيزها، بطرق منها تحصين مواقعها، بما يكفل لها القدرة التشغيلية التي تمكنها من التخفيف من حدة المخاطر في المستقبل.

٤ - وواصلت القوة تكييف وضعها من حيث العمليات بما يتناسب وأنشطة التدريب الجارية لجيش الدفاع الإسرائيلي في المنطقة المحدودة السلاح على الجانب ألفا، ونمو أنشطة التنمية المدنية السورية بالقرب من خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة. وشُيدت مواقع دفاعية جديدة على الجانبين ألفا وبرافو في المنطقتين المحدودتي السلاح. واحتفظ كل واحد من الجانبين بمواقعه الدفاعية القائمة في المنطقتين المحدودتي السلاح. ويواصل موظفو الجمارك الإسرائيليون العمل بصفة دورية في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٥ - وواصلت القوة مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. فخلال الأشهر الستة الماضية، ساعدت القوة على عبور ١ ٠٧١ من الحجاج، و ٣٩٢ طالبا، و ٨ أشخاص ضمن حالات العبور لأسباب إنسانية. ويسرت القوة، إلى جانب لجنة الصليب الأحمر الدولية، الإفراج عن اثنين من المدنيين السوريين كان جيش الدفاع الإسرائيلي أوقفهما ووضعهما رهن الاحتجاز على الجانب ألفا بعد عبورهما لخط ألفا فيما يُدعى. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت القوة العلاج الطبي إلى ٨٠ مدنيا.

٦ - وظلت الألغام في منطقة العمليات، ولا سيما بالقرب من خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة، تشكِّل خطرا يتهدد أفراد القوة والسكان المحليين. وازداد حدة هذا الخطر لأن الألغام طال بها العهد حتى تلفت أجهزتها التفجيرية. وواصلت القوة القيام بعمليات إزالة الألغام بقدرات معززة في مجال الكشف عن الألغام وإزالتها. ويستمر التنسيق مع الوكالات الأخرى في مسعى للمساعدة في الارتقاء بمستوى الوعي بخطر الألغام بين السكان المدنيين، وبخاصة بين الأطفال، إلى جانب استكشاف سبل لمساعدة من أصيبوا في حوادث الألغام.

٧ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون الجانبان كلاهما بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.

٨ - وفي ضوء النمو السكاني وأعمال التشييد المتعددة في المنطقة الفاصلة والمنطقتين المحدودتي السلاح واتّساع رقعة الأراضي المزروعة ومناطق رعي الماشية وزيادة الأنشطة المدنية عموما، واصلت قدرة الشؤون المدنية التابعة للقوّة، المؤلفة من موظف للشؤون المدنية وفريق المراقبين في الجولان، بذل جهودها للتواصل مع السلطات المحلية والعمل مع المدنيين المحليين بغية شرح ولاية البعثة وأنشطتها.

٩ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كانت القوة تتكون من ١ ٠٤٣ جنديا من البلدان التالية: النمسا (٣٨٠ جنديا)، والفلبين (٣٤٢ جنديا)، والهند (١٩٢ جنديا)، وكرواتيا (٩٥ جنديا)، واليابان (٣١ جنديا)، وكندا (٣ جنود). وتشغّل اليابان ما مجموعه ١٥ موظفا يؤلفون عنصرا وطنيا للدعم. وبالإضافة إلى ذلك، قام ٧٦ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة القوة في تنفيذ مهامها.

١٠ - واستجابة للطلب الذي أورده مجلس الأمن في قراره ١٩٩٤ (٢٠١١)، أجرت كل من إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وقوة مراقبة فض الاشتباك تقييما مشتركا لما يتوفر عند القوة من قدرة تشغيلية وذلك لضمان ملاءمة تشكيلها على أكمل وجه للوفاء بالمهام المنوطة بها. وينبغي النظر إلى التقييم الذي أُنجز في ضوء بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/24) الذي شدد فيه المجلس على ضرورة القيام بصورة منتظمة بتقييم قوام عمليات حفظ السلام وولايتها وتركيبتها، بغرض إجراء التعديلات اللازمة، عند الاقتضاء، حسب التقدم المحرز أو تغير الظروف على أرض الميدان.

١١ - وشملت المنهجية المتبعة في التقييم إجراء تحليل للقدرة التشغيلية للقوة على المستويين المكتبي والميداني في ضوء التحديات الراهنة والمتوقعة التي تعترض القوة في تنفيذ ولايتها. وعقدت إدارة عمليات حفظ السلام جلسات إحاطة على مستوى الخبراء (سياسيين وعسكريين) لأعضاء مجلس الأمن واجتماعات بشأن التقييم مع البلدان المساهمة بقوات. وأُبلغت حكومتا إسرائيل والجمهورية العربية السورية بعملية الاستعراض. وزار فريق من مقر الأمم المتحدة قوة مراقبة فض الاشتباك من ١٦ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر لإجراء تقييم مشترك مع البعثة لما لدى القوة من قدرة تشغيلية. وقام فريق المقر وقوة مراقبة فض الاشتباك بإعداد الصيغة النهائية للاستنتاجات.

١٢ - وتبين لفريق التقييم أن قوة مراقبة فض الاشتباك جيدة التشكيل والانتشار على نحو يمكنها من الوفاء بالمهام المنوطة بها، وخلص إلى أنه لا داعي إلى إحداث تغييرات هيكلية

أو تشغيلية. إلا أن التقييم مكن من تحديد مجالات من شأن إدخال تعديلات عليها أن يعزز قدرة البعثة على العمل وأظهر وجود حاجة إلى تعزيز ما لدى القوة من معدات للتنقل والمراقبة والاتصال، إضافة إلى البنى التحتية، بهدف الحفاظ لها على قدرتها التشغيلية والأمنية اللازمة. وفي هذا السياق، ورد في التقييم تأييد كامل لبرنامج لإعادة التأهيل شرعت قوة مراقبة فض الاشتباك في تنفيذه في الآونة الأخيرة من أجل صيانة وتحسين معدات القوة وبناها التحتية.

١٣ - ولا تزال القوة تخطط للطوارئ على نحو واف ومساير للمستجدات تحسبا لمختلف الاحتمالات الممكنة في بيئة عملياتها. فقد تبين لفريق التقييم أن القوة تقوم بالاستعدادات الكافية للمدى القريب والمتوسط بما يتفق وسياسات مقر الأمم المتحدة المتعلقة بتحليل المعلومات وبسلامة وأمن الموظفين والممتلكات.

١٤ - وتبين من التقييم أيضا أن الجانبين ظلا، بصورة عامة، يدعمان القوة في تنفيذ ولايتها؛ وعدا هذا التعاون، يمكن أن يكون للأوضاع المستجدة في المنطقة تأثير على عمل القوة على المدى المتوسط والبعيد. وأبرز التقييم الحاجة الملحة إلى تقيد الطرفين بنص وروح الاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المبرم في أيار/مايو ١٩٧٤، وإلى مواصلة الطرفين تقديم الدعم الكامل للقوة. وينبغي لهذا الدعم أن يمتد كي يشمل تسهيل وصول جميع الموارد الضرورية للبعثة.

ثالثا - الجوانب المالية

١٥ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٦٥/٣٠٢، مبلغا إجماليه ٥٠,٥ مليون دولار للإنفاق على قوة مراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ومن ثم، فإنه إذا ما قرر مجلس الأمن الموافقة على توصيتي الواردة في الفقرة ٢١ أدناه بشأن تمديد ولاية القوة، فسوف تقتصر تكلفة الإنفاق على القوة خلال فترة التمديد على الموارد التي توافق عليها الجمعية.

١٦ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ٢٥,٦ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما مقداره ٧٨٧,٧ ٣ مليون دولار.

١٧ - وجرى تسديد التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، على التوالي، وفقا لجدول السداد الربع السنوي.

رابعاً – تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١٨ – عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ١٩٩٤ (٢٠١١)، تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أهاب أيضا بالأطراف المعنية أن تنفذ فورا قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وطلب إليَّ أن أقدم، في نهاية الفترة، تقريرا عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/66/338)، المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ١٧/٦٥، المعنون ''القدس''، و ١٨/٦٥، المعنون ''الجولان السوري''، مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات من أجل تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامسا – ملاحظات

١٩ – لقد ظل الوضع هادئا بوجه عام في قطاع إسرائيلي والجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت القوة، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لكي تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن، وعلى الاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهامها بتعاون من الطرفين. ومع ذلك، يساورني قلق إزاء استمرار القيود المفروضة على حركة أفرقة المراقبين في الجولان في المنطقتين المحدودتي السلاح من قبل كلا الطرفين، ولا سيما على جانب برافو. وإن حرية حركة القوة وفريق المراقبين في الجولان بلا عراقيل تعد أمرا لا غنى عنه لكي تتمكن البعثة من أداء المهام الموكولة إليها.

٢٠ – وتتسم الحالة في الشرق الأوسط بالتوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. ويحدوني الأمل في أن تبذل جميع الجهات المعنية جهودا حازمة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها بهدف التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). فمنذ أن توقفت محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. وإنني أشجّع الأطراف على استئناف مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن بهدف إحلال سلام شامل وفقا لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٢١ – وفي إطار الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. لذا، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة

لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضا عن موافقتها عليه. ويؤمل أن يبذل الجانبان جهودا للتخفيف من القيود المفروضة على تنقل القوة وتيسير حركة إمداداتها.

٢٢ - وفي الختام، أود أن أشيد باللواء ناتاليو إيكارما الثالث، وبجميع الأفراد العسكريين والمدنيين العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. فإنهم ما فتئوا يؤدون بكفاءة وتفان المهام الكبيرة التي كلفهم بها مجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة لأُعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالمراقبين العسكريين المنتدبين للعمل في القوة.

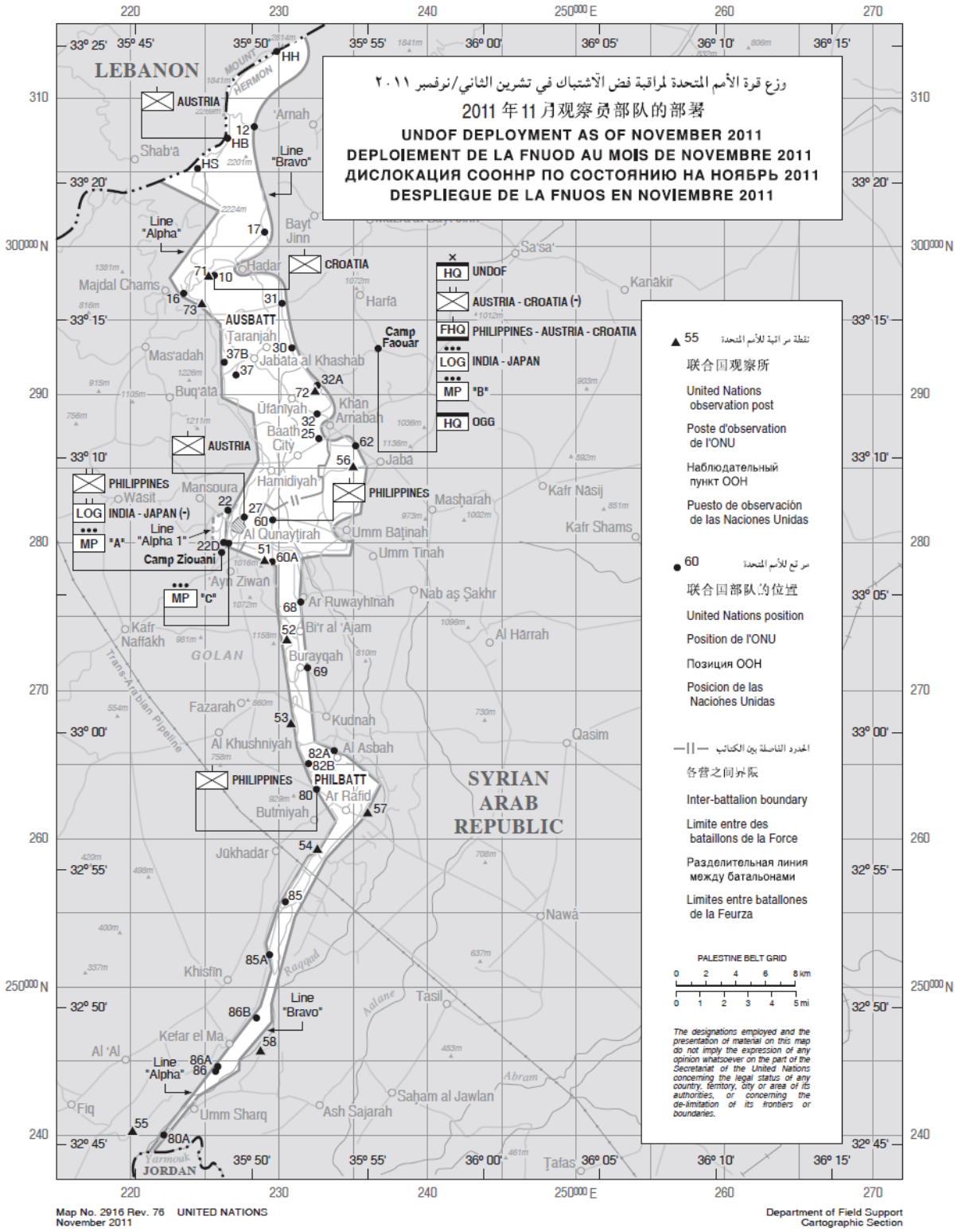
وزع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
2011 年 11 月观察员部队的部署
UNDOF DEPLOYMENT AS OF NOVEMBER 2011
DEPLOIEMENT DE LA FNUOD AU MOIS DE NOVEMBRE 2011
ДИСЛОКАЦИЯ СООННР ПО СОСТОЯНИЮ НА НОЯБРЬ 2011
DESPLIEGUE DE LA FNUOS EN NOVIEMBRE 2011
LEBANON
SYRIAN ARAB REPUBLIC
JORDAN
GOLAN
AUSTRIA
CROATIA
AUSBATT
PHILBATT
PHILIPPINES
INDIA - JAPAN (-)
Camp Ziouani
Camp Faouar
HQ UNDOF
AUSTRIA - CROATIA (-)
FHQ PHILIPPINES - AUSTRIA - CROATIA
LOG INDIA - JAPAN
MP "B"
HQ OGG
MP "A"
MP "C"
Line "Alpha"
Line "Alpha 1"
Line "Bravo"
Trans-Arabian Pipeline
55 نقطة مراقبة للأمم المتحدة
联合国观察所
United Nations observation post
Poste d'observation de l'ONU
Наблюдательный пункт ООН
Puesto de observación de las Naciones Unidas
60 مركز للأمم المتحدة
联合国部队驻地
United Nations position
Position de l'ONU
Позиция ООН
Posición de las Naciones Unidas
الحدود الفاصلة بين الكتائب
各营之间界际
Inter-battalion boundary
Limite entre des bataillons de la Force
Разделительная линия между батальонами
Limites entre batallones de la Feurza
PALESTINE BELT GRID
The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area of its authorities, or concerning the de-limitation of its frontiers or boundaries.
Map No. 2916 Rev. 76 UNITED NATIONS
November 2011
Department of Field Support
Cartographic Section